

منظمة حقوقية تدعو المغني الكندي لإلغاء حفلته بالسعودية



دعت مؤسسة حقوق الإنسان (HRF)، المغني الكندي الشهير "جاستن بيبير" للتضامن مع ما وصفته بالمعاملة المستمرة للشعب السعودي؛ بإلغاء حفلته المقررة في المملكة.

جاء ذلك، وفق بيان نشره موقع المؤسسة على الإنترنت، موجه من رئيسها "جاري كاسباروف" إلى المغني الكندي المقرر مشاركته في حفل ضخم في جدة، على هامش سباق الجائزة الكبرى لـ"فورمولا 1".

والأحد الماضي، أعلن الاتحاد السعودي للسيارات والدراجات النارية، عبر حسابه في تويتر، عن تحضيره لحفل يتواصل على مدار أيام ويضم إلى جانب "بيبير"، نجوماً أجنبياً وعرباً آخرين مثل "روكي" و"جاييسون ديرلو" و"دايفد جويت" و"محمد حماقي".

وأوضحت المؤسسة أنها أرسلت دعوتها بإلغاء المشاركة في الحفل لـ"بيبير" و"حماقي" وغيرهم من النجوم، وذلك لأن سباق "فورمولا" برعاية وتمويل من ولي العهد الأمير "محمد بن سلمان".

وأضافت أن "النظام السعودي من أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم"، مؤكدة أنها "تواصلت مع بيبر وفريقه لحثه على إلغاء الحفل ورفض جهود المملكة لتبييض سجلها الحقوقي المروع".

وطلبت المؤسسة من "بيبر" استخدام نفوذه العالمي لإصدار بيان لدعم حقوق الإنسان في السعودية، تماماً كما فعلت زميلته "نيكي ميناغ" عندما ألغت مشاركتها في عام 2019.

وقالت "سيلين عساف بستاني" الشريك القانوني الدولي في مؤسسة حقوق الإنسان: "سيكون الأمر كارثياً بالنسبة لبيبر، فنان له عدد كبير من المتابعين في جميع أنحاء العالم".

وشددت المؤسسة على أن "السعودية ليست دولة ديمقراطية، حيث يقوم بن سلمان بإسكات أي شخص يجرؤ على انتقاد سياساته أو يدعو إلى الإصلاح، وشمل ذلك النساء، أفراد من مجتمع الميم، ومجموعات من الأقليات".

وأشادت بأن "بيبر" دعم حركة "Matter Lives Black" (أي حياة السود تهم) والنهوض بالحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة، مشيرة إلى أنه يريد استخدام مواهبه الفنية لخدمة هذا الكوكب وبعضنا البعض، ولمساعدة أولئك الذين يشعرون بالعجز في مواجهة "المعاناة والظلم والألم".

واعتبرت أن على "بيبر" أن يظل صادقاً مع كلماته أن يستخدم منصته لزيادة الوعي حول الفظائع التي ترتكب يومياً في السعودية، وخاصة ضد أفراد مجتمع الميم".

ويرى مراقبون أن "بن سلمان" يسعى من خلال إقامة الحفلات واستضافة المسابقات الرياضية العالمية إلى احتواء الانتقادات الدولية الموجهة إلى سجل بلاده على صعيد حقوق الإنسان ونظامها القضائي المفتقر للشفافية، خصوصاً منذ جريمة قتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، في قنصلية بلاده في إسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول 2018.